اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
مكتب شمال إفريقيا

السياق العالمي والجهوي للاقتصاد الأخضر : التقدمات والدروس

مقدم من طرف مريم بكاي
مكلفة بالتنمية المستدامة
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
مكتب شمال إفريقيا – الرباط

ندوة حول الخيار الإستراتيجي للاقتصاد الأخضر بالمغرب- المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية – الرباط، 21 مارس 2011.

الفـــهـــرس

- تعريف الاقتصاد الأخضر
- تعليل الاقتصاد الأخضر
- المبادرات العالمية لفائدة الاقتصاد الأخضر
- أهم الدروس
- المبادئ التوجيهية للسياسات العمومية.

كيف يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر؟

- "اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية مع تقليص المخاطر البيئية وشح الموارد". (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011)
- اقتصاد يخلق المداخيل وفرص الشغل بفضل الاستثمارات التي تخفض من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتلوث، وتمنع تلف التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية، كما تساهم في التدبير المعقلن للموارد الطبيعية التي يعتمد عليها النمو.
- اقتصاد يعزز التقارب بين الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة.

تعليل الاقتصاد الأخضر

- تعزز ضرورة وجود نموذج للنمو المستدام والعادل بواسطة الأزمات المتعددة ونتائجها الاجتماعية.
- شكلت مخططات التنمية الاقتصادية، المتميزة بالاستهلاك المرتفع وطرق الإنتاج غير المستمرة، عاملا رئيسيا للأزمة البيئية.
- تدهورت نسبة 60% من الأنظمة الإيكولوجية العالمية أو استغلت بشكل غير مستدام (تقييم النظام البيئي للألفية (MEA)، 2005).
- تقوض خسارة الرأسمال الطبيعي أساس إنتاج الثروات.

دعوة دولية لفائدة الاقتصاد الأخضر

- في سنة 2008، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة الاقتصاد الأخضر المنسقة من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أكدت العديد من الدراسات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة التغذية والزراعة...) إمكانية تحسين النمو والتشغيل المرتبطين بالاقتصاد الأخضر؛
- يبين تقرير سنة 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاقتصاد الأخضر أنه سيكون من الممكن المرور إلى اقتصاد أخضر بواسطة إعانة بنسبة 2% من الناتج الداخلي الإجمالي المستثمر في عشر قطاعات أساسية بين 2010 و2050؛
- تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين بوضع اللمسات الأخيرة لإستراتيجيتها بشأن النمو الأخضر، وتأكد على الابتكار التكنولوجي (2011)؛
- قدمت اللجنة الأوربية إستراتيجيتها الجديدة للنمو الأخضر وذلك في إطار إستراتيجية "أوربا 2020"؛
- سيتطرق الاجتماع المقبل لمجموعة الثمانية (ماي 2011) لقضية الابتكار والنمو الأخضر؛
- ستساهم كل هذه الأشغال في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 2012) والذي يشكل الاقتصاد الأخضر موضوعه الرئيسي.

تصبو أهم الاقتصادات العالمية إلى النمو الأخضر

- شكلت مخططات الإنعاش مناسبة للعديد من البلدان لإنجاز مشاريع عمومية هامة تتعلق بالبنيات التحتية الخضراء والابتكار البيئي وإعادة الهيكلة والنشاط الصناعي.
- تم الشروع في تطبيق العديد من التدابير المحفزة في بعض البلدان. كما أن العديد من البلدان تعتمد إستراتيجيات النمو الأخضر.
- تعتزم الأمم المتحدة استثمار 105 مليار أورو في الاقتصاد الأخضر في أفق 2020.
- البلدان الرائدة في الإنعاش الأخضر هي: كوريا الجنوبية، الصين، الولايات المتحدة، لألمانيا وفرنسا.

تدابير عالمية لفائدة الاقتصاد الأخضر

البلد	التدابير المتخذة لفائدة الاقتصاد الأخضر
كوريا الجنوبية -	80% من مخطط الإنعاش، أي 3.5% من الناتج الداخلي الإجمالي؛ -إستراتيجية النمو الأخضر
-	ارتفاع النفقات العمومية في مجال البحث والتنمية المخصصة للتكنولوجيات الخضراء، في أفق سنة 2020، ستمثل 25% من مجموع نفقات البحث والتنمية.
-	الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية، النقل البيئي، تطهير الماء ومعالجة النفايات.
الصين -	38 % من مخططها للإنعاش، أي 5.2% من الناتج الداخلي الإجمالي.
-	مخطط تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية: أول مصدر عالمي للوحات الطاقة الشمسية الكهروضوئية- ارتفعت قدرة توليد الطاقة الريحية بـ 46% في 2010 لتصل إلى 42 ميغا واط؛
-	السكك الحديدية ووسائل النقل غير الكربونية؛
-	إعادة تدوير واستعمال النفايات؛
-	حماية البيئة والتنوع البيولوجي.
-	2011-2016: تعتزم استثمار 468 مليار دولار أمريكي في قطاعات الأنشطة الخضراء، مقابل 211 مليار في ما بين 2005-2010.
فرنسا -	35% من مخطط الإنعاش – الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2010-2013)
-	السكك الحديدية - الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية؛
-	مخطط الزراعة البيولوجية: الوصول إلى 6% من مساحات الزراعة البيولوجية (قروض المواكبة)؛
-	القروضال بيئية بدون فوائد – الإعفاءات الضريبية للأسر لفائدة الزراعة البيولوجية؛
-	معايير الطاقات المتجددة في قطاع البناء؛
-	برنامج التكوين في اقتصاد الطاقة لشركات البناء؛
-	طرق السلف لتمويل المشاريع المنجزة من طرف الشركات ذات تأثير إيجابي على البيئة.
ألمانيا -	14% من مخطط الإنعاش، أي 0.4% من ن.د.خ.
-	الطاقات المتجددة: المرور في الوقت الراهن من 16% إلى 47% في أفق 2020.
-	الفعالية الطاقية: المباني (4/3 من مخطط الإنعاش).
الولايات المتحدة -	12% من مخطط الإنعاش، أي 0.6% من الناتج الداخلي الإجمالي- الهدف: خلق 3 مليون منصب شغل؛
-	تعتبر التكنولوجيات الخضراء ثالث مورد للاستثمار في البحث، بعد الإعلاميات والتكنولوجيات البيولوجية؛
-	الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية – تدبير المياه ومعالجة النفايات – جمع وتخزين الكربون؛
-	دعم التكوين المهني الأخضر، لاسيما لفائدة النساء والشباب؛
-	برنامج تشغيل الشباب في القطاع الإستراتيجي.

سوق عالمي آخذ في التوسع

- ينمو السوق العالمي للأموال والخدمات البيئية باستمرار، ومن المتوقع أن يتضاعف في أفق 2020 (المنظمة الدولية للشغل، 2008).
- حيث بلغ في بلدان منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 770 مليار دولار أمريكي في 2009؛
- تجاوزت الاستثمارات العالمية للطاقات المتجددة في 2008 (173 مليار دولار أمريكي) لأول مرة الاستثمارات المرتبطة بالطاقات الأحفورية – (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوجهات العالمية، 2010). وفي 2010، حطمت هذه الاستثمارات رقما قياسيا وهو 181 مليار دولار أمريكي (البرازيل، الضين، الهند).
- بلغ السوق العالمي للمواد الزراعية البيولوجية ما يقارب 50 مليار دولار أمريكي في 2007.
- يبلغ حاليا سوق السياحة الخضراء نسبة نمو سنوية بقيمة 20%.
- يقدر سوق التقييم الطاقي للنفايات بـ 20 مليار مليار دولار أمريكي في 2008.

الوظائف الخضراء

- العديد من التعاريف: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (الأنشطة البيئية: تدبير التلوث وتدبير الموارد) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة (العمل اللائق) - المنظمة الدولية للشغل (توسع وتنظر في خفض الطابع البيئي للقطاعات)
- يحدد التقدير النوعي للوظائف الخضراء بـ:
  - طابع شمولية المفهوم وتعدد قطاعاته؛
  - عدم تلاءم الوسائل الإحصائية المتوفرة؛
  - يؤثر الاقتصاد الأخضر في التشغيل بعدة طرق:
    - ✓ إحداث مناصب شغل جديدة؛
    - ✓ تحويل/ استبدال المناصب الموجودة؛
    - ✓ حذف مناصب الشغل.
- تشير المنظمة الدولية للشغل (2008) إلى توفير 100 مليون منصب شغل أخضر على المستوى العالمي، إلا أنها تشير إلى نقص المعطيات المتوفرة؛
- قدرت هذه الدراسة التشغيل في قطاع إعادة التدوير بـ 12 مليون فقط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والصين؛
- قدرت دراسة إرنست ويونغ (2006) للمجتمع الأوربي عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الصناعة البيئية على المستوى الأوربي بـ 3.385.000 وحدة. حيث تمثل الصناعات البيئية 1.7% من التشغيل في أوربا.
- يجلب الاقتصاد الأخضر فرص الشغل تحت تحفظ:
  - توجيه الاستثمارات لصالح القطاعات ذات إمكانات عالية للوظائف الخضراء؛
  - تكييف إستراتيجية التشغيل مع الحاجيات الجديدة؛
  - إصلاح أنظمة التربية والتكوين.
- في البرازيل، يمكن تدبير النفايات وإعادة التدوير أكثر من 500.000 شخص من الحصول على العمل؛
- في الهند، تم إطلاق مبادرة "National rural employment garantee Act" في 2006، والتي تضمن 100 يوم عمل مقابل أجر/السنة لكل أسرة يتطوع أحد أفرادها الراشدين، وذلك في إطار برنامج الأشغال العمومية لحماية وترميم الرأسمال الطبيعي. وفي 2010، تمكن أكثر من 8 مليار دولار أمريكي مستثمرة من إحداث 3 ملايير يوم عمل ومن استفادة 59 مليون أسرة.

إفريقيا والاقتصاد الأخضر

- اعترف الزعماء الأفارقة أن الاقتصاد الأخضر يمثل تلبية محتملة للتنمية المستدامة/ كما تمت الإشارة إليه في العديد من التصريحات والقرارات:
- المؤتمر الوزاري الثالث لتمويل التنمية (ماي 2009)؛
- المؤتمر الوزاري الإفريقي الثالث عشر حول البيئة (يونيو 2010)؛
- الملتقى السابع لتنمية إفريقيا (أكتوبر 2010)؛
- الدورة العادية الثامنة عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي (يناير 2011)؛
- مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الاقتصادية لإفريقيا (مارس 2011).
- وتجري عدة تجارب من أجل تطوير إمكانات الزراعة البيولوجية والصيد البحري المستدام والطاقات المتجددة وإعادة تدوير النفايات والمدن الخضراء.
- تعزيز الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية – إصلاحات هامة جارية.
- **تكاليف الاجتذاب بكينيا**

✓ تمت مراجعة السياسة المتعلقة بتكاليف الاجتذاب في سنة 2010من أجل إدخال الطاقات المتجددة فيها: اتفاقية شراء الكهرباء على المدى الطويل (15 إلى 20 سنة) وثمن ثابت لكل كيلو ولط؛

- تتطور الزراعة البيولوجية في كل من أوغندا وتونس (285.000 هكتار بالنسبة لتونس).
- معالجة المياه المستعملة وتحلية مياه البحر ومراجعة تعريفة الماء- التسيير المتكامل للموارد المائية.
- أول وحدة تقييم طاقي للنفايات العضوية في تونس (~ 2.4 جيغا واط/سنة من الغاز الحيوي).
- مشاريع المدن الخضراء: المغرب – مصر – الجزائر.
- الصناعات النظيفة والنقل العمومي.

أهم الدروس

- تعتبر إمكانية نمو قطاع الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية مهمة إذا تم تشجيعها عن طريق سياسات الدعم. ويشير تقرير الطاقة لسنة 2011 الخاص بالصندوق العالمي للطبيعة إلى أن الحاجيات العالمية من الطاقة يمكن أن تغطى بـ ~95% عن طريق موارد الطاقات المتجددة (الريحية، الشمسية، المائية) في أفق 2050.
- يجب أن يمثل الاستغلال المستدام للأموال والخدمات البيئية جزء لا يتجزأ من التحول (مقاربة نظامية بيئية)؛
- يمكن أن ترفع الزراعة العضوية من الإنتاجية وكذا من القيمة المضافة للقطاع الزراعي، حيث تخلق 30% من فرص الشغل لكل هكتار بإفريقيا الغربية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية)؛
- يمكن تحسين الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة للصيد البحري في إطار سيناريو "الاقتصاد الأخضر" الذي سيقلص مجهود الصيد البحري وسيخصص استثمارات أكثر للحفاظ على مخزون الأسماك (ستستغل نسبة 53% بشكل كامل، منظمة التغذية والزراعة – 2010). وسيكون الرجوع الاقتصادي والاجتماعي أهم من تكلفة هذا الاستثمار بثلاث إلى خمس مرات.

يفترض الاقتصاد الأخضر تحويلات جذرية

من أجل توفير ظروف ملائمة للرفع من الاستثمارات "الخضراء" العمومية منها والخاصة، لتنمية الأسواق وفرص العمل.

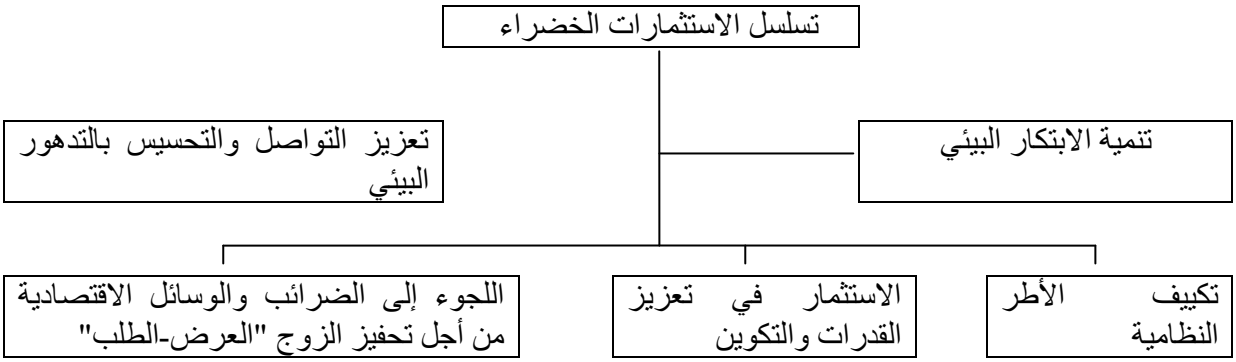

المبادئ التوجيهية للسياسات العمومية

- تكييف السياسات العمومية، محدد أساسي لقرارات الاستثمار
  - رؤية شاملة وتكامل قطاعي؛
  - إعادة توجيه اختيارات الاستثمار مع منح الأولوية للاستثمارات في المجالات التي تدعم التحول البيئي للقطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية؛
  - اتساق سياسات الاستثمار والتشغيل والتربية والسياسات الاجتماعية وسياسة البحث والتنمية.
  - إعادة النظر في السياسة الصناعية وتحديد الفروع الصناعية المذرة للدخل.

- تحويل سلوكات المستهلكين والشركات
  - شركات الإعلام والتربية
  - الوسائل: الضرائب، التدابير المحفزة، مؤشرات الأثمان...
  - إصلاح الإعانات الضارة للبيئة، لاسيما تلك المخصصة للوقود الأحفوري؛

- إعادة تحويل الوظائف المتوفرة وبناء كفاءات جديدة
  - تعديل سوق الشغل وأنظمة التربية والتكوين؛
  - اعتماد إعانات التكوين المهني الأخضر.

- تعزيز وتكييف الإطار النظامي
  - البيئة، الاستثمارات، التجارة والسياسة الضريبية؛
  - تطبيق مبدأ: الملوث- المؤدي للثمن من أجل استيعاب التكاليف والتنظيمات البيئية.

- دعم الابتكار في ما يتعلق بالتكنولوجيات والمنتجات
  - الرفع من التمويلات العمومية والخاصة المخصصة للبحث والتنمية
  - تعزيز الروابط في ما بين القطاع المنتج والبحث (الأقطاب التكنولوجية)
  - دعم المقاولات المتوسطة والكبرى: التمويل، الكفاءات، المعلومات، الدخول إلى الأسواق.

- دعم التكامل والتعاون الجهوي
  - تنسيق الأطر النظامية
  - البرامج المشتركة للبحث والتنمية
  - تطوير الشبكات (مثال: شبكة وسطاء الشركات)

- تحويل التكنولوجيات: الشراكات في ما بين مجلس الشراكة الدائمة والأقطاب التكنولوجية.

شكرا على انتباهكم